تشريعية على الدول الأعضاء أو تولي سلطات يمكن أن يعتبر توليها ''اغتصابا'' لصلاحيات الجمعية[٢٣].

وأدلى الرئيس (الدانمرك) ببيان باسم المجلس[٢٤]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أكد من جديد التزامه بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأكد اقتناعه بأن القانون الدولي له دور حاسم في تعزيز الاستقرار والنظام في العلاقات الدولية وتوفير إطار للتعاون فيما بين الدول لمواجهة التحديات المشتركة، وهو ما من شأنه أن يسهم في صون السلم والأمن الدوليين؛

وأكد أهمية الدور الذي تقوم به محكمة العدل الدولية، وهي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، في الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول؛

وعلق أهمية بالغة على تعزيز العدالة وسيادة القانون؛ وأيد فكرة إنشاء وحدة داخل الأمانة العامة للمساعدة في إرساء دعائم سيادة القانون، وتطلع إلى تلقي مقترحات الأمانة العامة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٦٥ من تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع؛

وأكد أن الدول مسؤولة عن الوفاء بما عليها من التزامات بوضع حد للإفلات من العقاب وبتقديم المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي إلى العدالة؛

واعتبر الجزاءات أداة هامة في صون السلام والأمن الدوليين واستعادتهما؛ وعزم على أن يضمن أن تكون الجزاءات موجهة بعناية نحو دعم أهداف واضحة وأن تنفذ بشكل يحقق التوازن بين الفعالية والآثار السيئة المحتملة.

(٢٣) S/PV.5474 (Resumption 1)، الصفحة ١٩.

(٢٤) S/PRST/2006/28.

٥٢ - بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع

الإجراءات التمهيدية

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥١٧٨ المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥

الجلسة ٥١٨٧، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون ''بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع'' ورسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة من ممثلة الدانمرك إلى الأمين العام[١]، تحيل بها ورقة مناقشة لغرض المناقشة المفتوحة حول هذا البند.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس ونائبة الأمين العام، ورئيس البنك الدولي، وممثلو أستراليا، وإندونيسيا، وأوكرانيا[٢]، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبيرو، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وغانا، وكوت ديفوار، ولكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي)[٣]، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والنرويج، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند.

وفي بيانه، تناول وزير الشؤون الخارجية في الدانمرك بالتفصيل بعض جوانب ورقة المناقشة المقدمة من بلده. وأشار إلى العلاقة بين الأمن والتنمية، وهما قضيتان ينبغي

(١) S/2005/316.

(٢) أيد هذا البيان كل من ألبانيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، وتركيا، وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وكرواتيا.

(٣) دُعي ممثل السويد للاشتراك في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

التعامل مع كلتيهما من أجل بناء السلام الدائم. ورأى أن الخطر الأكبر لعدم كفاية الجهود المبذولة في المرحلة التي تلت الأزمة، ولا سيما في أفريقيا، يؤدي إلى انتكاسة وتجدد الصراع. وقال إنه يمكن الحد من هذا الخطر باتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات مختلفة. أولا، في مجال السياسة العامة، يجب ضمان الملكية المحلية نظرا لأن البلد المعني وشعبه يتحملان المسؤولية الرئيسية عن مستقبلهما، والمنظور الإقليمي لا غنى عنه لمعالجة تفاصيل الصراع. ومن ثم، فقد شجع ورحب بالتطور الذي بموجبه باتت المنظمات الإقليمية تضطلع باستمرار بمزيد من المسؤوليات. وبالانتقال إلى المجال المؤسسي، دعا إلى زيادة التنسيق وتحسين إدارة المعارف فيما بين مختلف الجهات الفاعلة للأمم المتحدة في المقر وفي الميدان. وأخيرا، أكد أن ضمان التمويل الطويل الأجل لا يمكن أيضا الاستغناء عنه لبناء السلام الناجح[٤].

وقالت نائبة الأمين العام إنه من الضروري أن تحسن الأمم المتحدة استراتيجياتها لإنهاء الحروب، وذلك أيضاً بأن تتعامل مع مسألة الانتكاس، ذلك لأن ما يقرب من نصف الحروب التي تنتهي تعود من جديد إلى حالة العنف. وأكدت أنه من المهم ضمان أن تنفذ اتفاقات السلام بشكل مستدام. وبالإضافة إلى الجوانب التي تناولها ممثل الدانمرك، مثل الملكية الوطنية، والنهج المتسق للأمم المتحدة والمسائل المتعلقة بالموارد، دعت إلى إشراك المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية. وذكرت أن لجنة بناء السلام المقترحة ستسد الثغرة في منظومة الأمم المتحدة وتركز الانتباه على المهمة الحيوية لبناء السلام وتنسيق أنشطة بناء السلام عبر النظام المتعدد الأطراف[٥].

وأشار وزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا إلى أهمية الالتزام البعيد المدى لكي ينجح بناء السلام. وتطرق أيضاً إلى الحاجة إلى توفر المرونة والتقدم الاقتصادي والحساسية الثقافية، بما في ذلك الملكية المحلية ودور المجتمع المدني. ورحب بالممارسة الناشئة في مجلس الأمن لمنح ولايات بعثات ''معقدة''، تشمل عناصر الشرطة والحقوق القانونية والإنسانية والحكم الرشيد والتنمية. ورأى في اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام محفلاً تشتد إليه الحاجة لتحقيق مزيد من التنسيق الاستراتيجي والمؤسسي[٦].

ومن خلال المشاركة عن طريق الفيديو، أكد رئيس البنك الدولي أن البنك سيعمل بشكل وثيق مع لجنة بناء السلام، ووافق على أن هناك حاجة إلى هيئة من هذا القبيل بما أنه من الضروري تغيير التوازن الذي كان قائماً بين صنع السلام وبناء السلام،، وهو توازن من وجهة النظر المالية أيضا. وشدد على أن البنك الدولي يقر بالترابط في هذا الصدد بينه وبين الأمم المتحدة. واعتبر أن بناء القدرات وإنشاء نظام قانوني فعال ووضع إطار مالي ومعالجة مسألة الفساد هي مسائل ضرورية للنجاح في بناء السلام[٧].

وتناول المتكلمون مفهوم بناء السلام بشكل مستفيض، واتفقوا على أن بناء السلام يجب أن يكون هدفه

(٤) S/PV.5187، الصفحات ٢-٤.

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦. وللاطلاع على مناقشة بشأن نطاق الأنشطة التي يضطلع بها المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حالات ما بعد الصراع، انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، الفرع باء، الحالة ١٢ (و).

(٦) S/PV.5187، الصفحات ٦-٨.

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ومنع الانتكاس والعودة إلى الصراع. ولذلك، فإن السعي إلى إيجاد تسوية دائمة للصراعات وتحقيق سلام واستقرار دائمين هو أمر بالغ الأهمية. وفي حين أقر الممثلون بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتصل بأنشطة حفظ السلام، أشاروا إلى أن الوقوع من جديد في دائرة الصراع هو دليل واضح على محدودية نجاح الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وفي أحيان كثيرة يكون حدوث انتكاسة من هذا القبيل أمرا لا مفر منه بسبب الافتقار إلى التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المختلفة المشاركة في العملية، بما في ذلك الافتقار إلى التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وعدم وجود استراتيجية واحدة.

واعتبر معظم المتكلمين أن السلام والتنمية مترابطان، وقالوا إن جهات فاعلة في مجالات عديدة مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان ودعم سيادة القانون هي جهات مشاركة في عملية بناء السلام. وفي الوقت نفسه، سلم المتكلمون بأن لكل صراع خصائصه، واتفقوا على وجوب أن تشارك المنظمات الإقليمية مشاركة تامة في العملية لأن لديها أفضل الخبرات في المنطقة. وأيد المتكلمون بالتالي مواصلة تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. ودعا ممثل النرويج إلى استناد تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أساس مبدأ تفريع السلطة[٨].

(٨) S/PV.5187 (Resumption 1)، الصفحة ١٢.

ودعا معظم المتكلمين بقوة للتشجيع على الملكية المحلية لأن البعض يعتقد أن المسؤولية الأساسية عن بناء السلام تقع على عاتق البلد والشعب الخارج من الصراع[٩].

واتفق المتكلمون أيضا على أن بناء السلام بوصفه عملية طويلة الأجل لا تتطلب التنسيق بين جميع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فحسب، إنما أيضا مع الدول المتضررة، والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية. وأشار ممثل فرنسا إلى أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الواردة في قرارات المجلس السابقة غالباً ما كانت تفتقر إلى التنسيق بين شتى الجهات الفاعلة ومن ثم لم تفض بعد إلى النتائج المرجوة[١٠]. وبين متكلمون بوجه عام أن الحاجة إلى التنسيق بين العمل والاستراتيجيات يمكن أن تلبيها على أفضل نحو ممكن لجنة مستقبلية لبناء السلام يمكن لها، كما قال الأمين العام في تقريره المعنون ''في جو من الحرية أفسح''[١١]، أن تسد فجوة مؤسسية. وفيما يتعلق بدور المجلس في عملية بناء السلام، أوضح عدة متكلمين أن أنشطة بناء السلام، نظراً لطبيعتها المختلطة، ينبغي ألا تكون مسؤولية المجلس فقط، وأشاروا إلى دور كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة[١٢].

(٩) S/PV.5187، الصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٢ (المملكة المتحدة).

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١١) A/59/2005.

(١٢) S/PV.5187، الصفحة ١٠ (سويسرا)؛ والصفحة ١٧ (الجزائر)؛ والصفحة ٢٦ (الفلبين)؛ والصفحة ٣٥ (الهند)؛ و S/PV.5187 (Resumption1)، الصفحة ٢ (المغرب)؛ والصفحة ٧ (مصر)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (أوكرانيا)؛

وقدم بعض الممثلين مقترحات مختلفة بشأن العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، بالإضافة إلى وظائف اللجنة. ودعا ممثل المغرب إلى أن تلحق لجنة بناء السلام بالمجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وربما بالجمعية العامة[١٣]. ورأى ممثل مصر أن تكون مسؤولية متابعة أعمال اللجنة موزعة على كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن[١٤]. وأراد ممثل الجزائر أن تكون اللجنة جهازاً وسيطاً بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ''ينشأ ويقام ويكلف بولاية من قِبل الجمعية العامة''[١٥]. ودعا ممثل غانا إلى إنشاء اللجنة بسلطة الجمعية العامة وإلى أن تكون تابعة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التوالي، وليس بشكل مشترك، بغية تجنب الازدواج. ورأى كذلك أن اللجنة ينبغي أن تكون ذات طابع استشاري وألا تملك سلطات صنع القرار[١٦]. واعتبرت ممثلة الولايات المتحدة لجنة بناء السلام بمثابة هيئة استشارية تعمل على أساس توافق الآراء لتوفير الخبرة والقدرة على التنسيق لهيئات الأمم المتحدة الرئيسية. ورأت أنه ما دام أمن بلد ما مدرجاً في جدول أعمال مجلس الأمن، ينبغي أن يكون المجلس هو الهيئة التي تستدعي هيكل اللجنة وحكمتها وقدرتها، وأنه متى قرر المجلس أن حالة من حالات ما بعد انتهاء الصراع لم تعد تقتضي إشرافه، يمكن للجنة أن تبلغ بذلك أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى[١٧]. وفي المقابل، رأى ممثل الهند، أن من الجوهري أن تكون لجنة بناء السلام خاضعة للمساءلة أمام الجمعية العامة التي هي جهاز لديه عضوية عامة. وشدد كذلك على أن المعايير التي يمكن لبلد معين تحت ولاية لجنة بناء السلام أن ينتقل على أساسها من مجلس الأمن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب صياغتها، مشيراً إلى أن الانتقال من المجلس إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إزالة هذا البند من جدول الأعمال هو أمر غير واقعي نوعاً ما بما أن أي بلد يبقى في بعض الأحيان مدرجاً في جدول أعمال المجلس لسنوات عديدة[١٨].

واتفق العديد من المتكلمين على أن بناء السلام يتطلب دفع مبالغ على المدى الطويل ويمكن التنبؤ بها وبسرعة أكبر من ذي قبل، لذلك فإن تنسيق حشد الموارد أمر جوهري. ودعت بعض الوفود إلى مناقشة التمييز بين الأنشطة الممولة من التبرعات، وتلك الممولة من الاشتراكات المقررة[١٩]. وطالب بعض ممثلي الدول الأفريقية بتمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من الميزانية العادية للأمم المتحدة[٢٠]. وأعرب ممثل النرويج عن رأي مفاده أن تموَّل جميع أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع المدرجة في ولايات عمليات السلام من الاشتراكات المقررة[٢١]، وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن مجرد زيادة

والصفحتان ١٠ و ١١ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٢ (غانا)؛ والصفحة ٢٣ (جمهورية كوريا).

(١٣) S/PV.5187، الصفحة ٢.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٦) S/PV.5187 (Resumption 1)، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(١٧) S/PV.5187، الصفحة ٢١.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا).

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥ (بنن)؛ و S/PV.5187 (Resumption 1)، الصفحة ٦ (جنوب أفريقيا).

(٢١) S/PV.5187 (Resumption 1)، الصفحة ١١.

المساهمات المقررة حل أبسط من اللازم ويتعارض مع عملية الميزنة الوطنية. وأضاف ممثل اليابان أن تمويل جميع أنشطة بناء السلام من خلال الأنصبة المقررة من شأنه أن يعيق الملكية المحلية. ولذلك، دعا المتكلمان إلى إعداد تحليل على أساس كل حالة على حدة[٢٢]. واقترح متكلمون آخرون إنشاء صندوق طوعي دائر[٢٣] أو إنشاء صندوق دائم لبناء السلام[٢٤].

وفيما يتعلق بالأولويات الإقليمية، طالب بعض المتكلمين بأن تصبح أفريقيا محورا من محاور أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلم، وأشاروا إلى أهمية لجنة بناء السلام المقترحة، ولا سيما لأفريقيا[٢٥] أو تطرقوا إلى أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[٢٦] التي تحتاج إلى بيانات موحدة. وأعربوا عن تأييدهم لوضع استراتيجية أوسع نطاقاً لمنع الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام فيما يتعلق بالآثار الجانبية التي شهدتها الصراعات في البلدان الأفريقية في الماضي[٢٧].

(٢٢) S/PV.5187، الصفحات ٢٠-٢٢ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣٢ (اليابان).

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧ (الفلبين).

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحة ٣٥ (الهند)؛ و S/PV.5187 (Resumption 1)، الصفحة ١٢ (غانا)؛ والصفحة ٢٤ (باكستان).

(٢٥) S/PV.5187، الصفحة ٢٩ (الصين)؛ و S/PV.5187 (Resumption 1)، الصفحة ١٢ (غانا)؛ والصفحة ١٩ (باكستان).

(٢٦) S/PV.5187 (Resumption 1)، الصفحة ٢٢ (نيجيريا).

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (غانا)؛ والصفحة ٢٢ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٦ (إندونيسيا).

وفي نهاية الجلسة، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس[٢٨]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعاد تأكيد التزامه بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأشار إلى مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين؛

واعترف بأن إيلاء عناية جدية لعملية بناء السلام الطويلة الأجل بكل أبعادها المتعددة أمر من الأهمية بمكان، وبأن تقديم الدعم الملائم لأنشطة بناء السلام يمكن أن يساعد على الحيلولة دون عودة البلدان إلى الصراع؛

وأكد أن توفير مساعدة دولية ملموسة للبلدان الخارجة من الصراع أمر لا يمكن الاستغناء عنه في الإصلاح والإعمار الاقتصادي والاجتماعي؛

وسلّم بالدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام بعد الصراع ومشاركتها في أولى المراحل الممكنة؛

وشدد على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في حالات ما بعد انتهاء الصراعات وشجع المجتمع الدولي على أن يولي عناية خاصة لتلك الاحتياجات.

القراران ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ١٦٤٦ (٢٠٠٥) اللذان اتخذهما مجلس الأمن في جلسته ٥٣٣٥ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٣٣٥، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[٢٩]، أدلى ممثلو كل من الأرجنتين والبرازيل وبنن والجزائر والولايات المتحدة ببيانات، ووجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروعي القرارين

(٢٨) S/PRST/2005/20.

(٢٩) للحصول على معلومات إضافية عن المناقشات التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الخامس، الجزء الأول، الفرع زاي. وانظر أيضا الفصل السادس، الجزء الثاني، الفرع باء، الحالة ١٢ (و)، فيما يتصل بالعلاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

اللذين تم طرحهما للتصويت. وقد اعتمد مشروع القرار الأول[٣٠] بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

قرر، وهو يتصرف على نحو متزامن مع الجمعية العامة، إنشاء لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية؛

وقرر أيضاً أن يُناط بلجنة بناء السلام تحقيق الغايات الرئيسية التالية: (أ) الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وتحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع؛ (ب) تركيز الاهتمام على جهود التعمير وبناء المؤسسات، الضرورية للتعافي من الصراع، ودعم وضع استراتيجيات متكاملة لإرساء أسس التنمية المستدامة؛ (ج) تقديم التوصيات والمعلومات لتحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها؛

وقرر كذلك أن تعقد اللجنة اجتماعاتها بأشكال مختلفة؛

وقرر أن تكون للجنة بناء السلام لجنة تنظيمية دائمة مسؤولة عن وضع نظامها الداخلي وتحديد أساليب عملها؛

وقرر أن يعمل أعضاء اللجنة التنظيمية لمدة سنتين قابلة للتجديد، حسب مقتضى الحال؛

وقرر أن تقوم اللجنة التنظيمية بوضع جدول أعمال للجنة؛

وقرر أيضا أن تتيح اللجنة نتائج مناقشاتها وتوصياتها، بوصفها وثائق للأمم المتحدة، لجميع الهيئات والأطراف الفاعلة المختصة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية؛

وقرر أن تقدم اللجنة تقريرا سنويا إلى الجمعية وأن تجري الجمعية العامة مناقشة سنوية لاستعراض التقرير؛

وقرر أن تتصرف اللجنة في جميع المسائل على أساس توافق آراء أعضائها؛

وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن الترتيبات المتعلقة بإنشاء صندوق بناء السلام؛

وقرر أن يجري استعراض الترتيبات المبينة أعلاه بعد خمس سنوات من اتخاذ القرار.

(٣٠) S/2005/803.

واعتمد مشروع القرار الثاني[٣١] بأغلبية ١٣ صوتا مؤيدا وامتناع عضوين عن التصويت، هما الأرجنتين والبرازيل، بوصفه القرار ١٦٤٦ (٢٠٠٥)، الذي قرر المجلس بموجبه جملة أمور منها:

قرر، عملا بالقرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، أن يكون الأعضاء الدائمون الواردة أسماؤهم في المادة ٢٣ (أ) من الميثاق أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وأن يقوم المجلس سنويا، بالإضافة إلى ذلك، باختيار اثنين من أعضائه المنتخبين للمشاركة في اللجنة التنظيمية؛

وقرر أن يقدم أيضا التقرير السنوي المشار إليه في الفقرة ١٥ من القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) إلى المجلس لإجراء مناقشة سنوية بشأنه.

وقال ممثلو البرازيل والأرجنتين والجزائر في بياناتهم إن تشكيل لجنة بناء السلام يفتقر إلى التمثيل والمساواة القانونية بين الدول. ورأى ممثل البرازيل أن القرار لا يعبر بشكل واف عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أنشطة بناء السلام[٣٢]. وقال ممثل بنن إن من غير الملائم أن يقدم هذا القرار في إطار البند الحالي من جدول الأعمال لأنه لا يعبر بصورة كافية عن ولاية اللجنة التي تشمل كلا من منع نشوب الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ورأى أن البند الحالي من جدول الأعمال قد يخل في تنفيذ ولاية منع نشوب الصراع[٣٣].

(٣١) S/2005/806.

(٣٢) S/PV.5335، الصفحة ٣ (البرازيل والأرجنتين والجزائر). وللحصول على مزيد من المعلومات عن المناقشة بشأن التفاعل بين لجنة بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة وتشكيل اللجنة، انظر الفصل السادس، الجزء الأول، الفرع زاي. وللحصول على مزيد من المعلومات عن القرارين ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ١٦٤٦ (٢٠٠٥)، انظر الفصل الخامس، الجزء الأول، الفرع زاي.

(٣٣) S/PV.5335، الصفحة ٤.

المداولات التي دارات في الجلسة ٥٦٢٧ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٢٧، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، والأمينة العامة المساعدة في مكتب دعم بناء السلام، وممثل البنك الدولي، وممثل صندوق النقد الدولي. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو كل من الأرجنتين وأستراليا وأفغانستان وألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)[٣٤] وأوروغواي والبرازيل وبوروندي وجامايكا (باسم حركة عدم الانحياز) وجمهورية كوريا والسلفادور والسنغال وسيراليون وشيلي وغواتيمالا وكرواتيا وكندا (بالنيابة أيضا عن أستراليا ونيوزيلندا) ومصر والنرويج ونيجيريا ونيوزيلندا وهولندا واليابان.

وقدم كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام والأمينة العامة المساعِدة مزيدا من المعلومات عن العلاقة بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الأمن[٣٥]. وفي معرض الإشارة إلى مسألة التمويل، أكد رئيس اللجنة التنظيمية ضرورة وجود التزام على المدى الطويل، وأبدى ارتياحه للمساهمات الأخيرة التي قدمت لصندوق بناء السلام، ولكنه أوضح أنها لا تكفي للوفاء باحتياجات البلدين المشمولين بالتكليف، وهما بوروندي وسيراليون[٣٦]. وقالت الأمينة العامة المساعدة إن الصندوق يشكل بداية مفيدة للغاية، إلا أنه لا يمكن أن يكون إلا حفازا. وذكرت أن مكتبها سيدعم اللجنة باستخلاص العبر ويصبح مركزا لتقديم المشورة في مجال بناء السلام داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأعربت عن اعتقادها أنه، في الأجل الطويل، لا ينبغي أن يكون بناء السلام عملا آخر يضاف إلى عمل الحكومات أو الأمم المتحدة أو المانحين في الميدان، إنما أن يحدد الطريقة التي تقرر بها مختلف الجهات الفاعلة تدخلاتها[٣٧].

وأشار ممثل النرويج، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، إلى أن بناء السلام الناجح يقتضي دعما سياسيا وماديا في السنوات القادمة من جميع أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الإقليمية[٣٨].

واعتبر ممثل هولندا، بصفته رئيس تشكيلة سيراليون، أنه من الضروري كفالة الملكية المحلية والتنسيق الوثيق بين نيويورك والجهات الفاعلة الوطنية، وكذلك جميع الجهات صاحبة المصلحة[٣٩].

وأعرب ممثل البنك الدولي عن دعم البنك الدولي التام لعمل اللجنة بناء السلام وأكد التزامه بالتعاون بشكل أوثق في المقر وفي الميدان. ورأى أن اللجنة أداة مفيدة وفعالة

(٣٤) أيد البيان كل من ألبانيا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وكرواتيا.

(٣٥) انظر S/PV.5627. وللحصول على مزيد من المعلومات عن المناقشة بشأن التفاعل بين لجنة بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة وتشكيل اللجنة، انظر الفصل السادس، الجزء الأول، الفرع زاي.

(٣٦) S/PV.5627، الصفحة ٥.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

تتيح تعميق انخراط المؤسستين ومواصلة العمل معا بطريقة منسقة[٤٠].

وأكد ممثل صندوق النقد الدولي أيضا أن لجنة بناء السلام منتدى مفيد جداً لمناقشة كل الجوانب ذات الصلة في بلد يمر بحالة ما بعد الصراع مناقشة شاملة وأعرب عن استعداده للتعاون بشكل فعال مع اللجنة[٤١].

وفي تقييمهم الأول للجنة بناء السلام، خلص المتكلمون إلى أن اللجنة ما زالت ''في مراحلها التكوينية'' لكنهم أثنوا على الاجتماعين المخصص كل واحد منهما لبلد بعينه ورأوا أن نهج اللجنة يضمن الملكية المحلية على نطاق واسع في الممارسة العملية.

واعتبر ممثل سيراليون اللجنة ''أداة مكملة ولكن فعالة لتيسير عملية الانتعاش المبكر بعد انتهاء الصراع''. وأكد مدى أهمية التمويل لضمان ألا يقع بلده من جديد في دائرة الصراع[٤٢]. وأشار ممثل بوروندي إلى أهمية المساهمات المالية، حيث أعلن أن بلده يعتزم عقد اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة[٤٣]. وأكد ممثل قطر أن اللجنة وصندوق بناء السلام يشكلان معاً آلية متكاملة، ووجه نداء إلى المجتمع الدولي للتبرع بسخاء[٤٤]. وجدد أيضا متكلمون آخرون توجيه نداء للتمويل[٤٥]. وأوضح بعض المتكلمين أن اللجنة ليست وكالة مانحة، وأشاروا في الوقت نفسه إلى أهمية توزيع الأموال المتاحة بمرونة وسرعة للحالات التي تعالجها اللجنة[٤٦].

وأدرك المتكلمون القيمة المضافة للجنة بناء السلام المنشأة حديثا في تنسيق الأنشطة والموارد على نحو شامل ومركّز[٤٧] من خلال ''الربط بين أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام بأكثر ما يمكن من الإحكام''[٤٨]؛ وتعزيز القدرات الوطنية[٤٩] ؛ وتحديد الأولويات المشتركة لجميع الجهات الفاعلة[٥٠]؛ ووضع استراتيجية للجنة بناء السلام لها مقومات البقاء تجمع بين جميع الجهات الفاعلة في الميدان[٥١]؛ وتوفير الإنذار المبكر للمجلس لتوجيه الانتباه إلى الانتكاسات وعوامل الخطر في البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس[٥٢]. وأكد ممثل غواتيمالا أن اللجنة يجب أن تذهب إلى ما هو أبعد بكثير من البناء المادي، وأن تدعم

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢ (الكونغو)؛ و S/PV.5627 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (السنغال)؛ والصفحة ٨ (جمهورية كوريا).

(٤٦) S/PV.5627، الصفحة ٢٤ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٥ (غانا)؛ والصفحة ٣٢ (جامايكا، باسم بلدان عدم الانحياز).

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (بنما)؛ والصفحة ١٧ (بيرو وفرنسا)؛ والصفحة ٢٢ (الكونغو)؛ والصفحة ٢١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٦ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٣١ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٦ (شيلي)؛ S/PV.5627 (Resumption 1)، الصفحة ٦ (كندا).

(٤٨) S/PV.5627 (Resumption 1)، الصفحة ٨ (جمهورية كوريا).

(٤٩) S/PV.5627، الصفحة ١٥ (بيرو).

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (فرنسا وبلجيكا)؛ والصفحة ٢٦ (المملكة المتحدة).

(٥١) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (إيطاليا)؛ والصفحة ٢٤ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٦ (ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ و S/PV.5627 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (اليابان).

(٥٢) S/PV.5627، الصفحة ٢٧ (المملكة المتحدة).

التغييرات الشاملة التي تقضي على ممارسات الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتحول مؤسسات الدولة حتى لا تتجدد ثقة المواطنين في تلك المؤسسات فحسب وإنما أيضا يشاركون فيها[٥٣].

ودعا بعض المتكلمين المجلس إلى الاستفادة على نحو أفضل من لجنة بناء السلام باعتبارها مصدر مشورة، وشددوا على أهمية توقيت طلب المشورة، وذلك ليس بعد أن توقف اللجنة النظر في إحدى عمليات حفظ السلام فحسب، إنما أيضا قبل تجديد الولاية وإنشاء عملية لفظ السلام[٥٤].

ودعا ممثل الصين إلى التنسيق، أولا فيما بين مختلف الخطط والوثائق الإطارية للتعمير؛ وثانيا، فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة؛ وثالثا، فيما بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة[٥٥].

وقال ممثل اليابان، الذي عرّف المهمة الأساسية للجنة على أنها تتمثل في الجمع بين البلد قيد النظر والشركاء الدوليين لاستحداث استراتيجية متكاملة لبناء السلام، إن هذه المهمة ما زالت لم تنفذ بالنسبة لسيراليون وبوروندي. ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، اقترح استحداث آلية للتنسيق والرصد في الموقع. واعتبر، مكرراً ما قالته ممثلة كرواتيا[٥٦]، أنه إذا أريد للاستراتيجية ضمان الانتقال السلس للمسؤوليات من مرحلة ما بعد الصراع إلى مرحلة إعادة الإعمار والتنمية، يتعين عليها ضمان الانتقال السلس لبعثة حفظ السلام من بعثة لحفظ السلام إلى مكتب متكامل وفي النهاية إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة. وأمل أن تقدّم اللجنة إلى المجلس النصيحة القيِّمة حول انسحاب البعثة من خلال استراتيجية متكاملة[٥٧].

ودعا ممثل إيطاليا لجنة بناء السلام إلى وضع معايير لرصد التقدم المحرز، والعمل أيضا على وضع معايير موضوعية للإنهاء التدريجي لعملها في أي بلد، وكذلك التفكير في مشاركتها الجديدة المحتملة[٥٨]. واقترح ممثل سلوفاكيا توسيع جدول أعمال اللجنة[٥٩].

وقال ممثل كندا، متكلما أيضا بالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا، فأعرب عن خيبة أمله إزاء التركيز المفرط من بعض أعضاء اللجنة على المسائل الإجرائية على حساب المسائل الموضوعية لبناء السلام، ودعا إلى إعادة تركيز اللجنة على جوهر ولايتها التي يتعين تناولها بطريقة موجهة نحو العمل، ومرنة[٦٠].

المداولات التي دارت أثناء الجلسة ٥٧٦١ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٦١، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى[٦١]. وفي تقريرها، أوجزت أوجزت اللجنة ما نفذته من أنشطة خلال السنة الأولى من وجودها: فقد اجتمعت في تشكيلات قطرية محددة لتنظر في

(٥٣) S/PV.5627 (Resumption 1)، الصفحة ١٣.

(٥٤) S/PV.5627، الصفحة ٢٥ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٩ (جنوب أفريقيا)؛ و S/PV.5627 (Resumption 1)، الصفحة ١٢ (البرازيل).

(٥٥) S/PV.5627، الصفحات ٣٣-٣٥.

(٥٦) S/PV.5627 (Resumption 1) الصفحة ١٠.

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٥٨) S/PV.5627، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

(٦٠) S/PV.5627 (Resumption 1)، الصفحتان ٦ و ٧.

(٦١) S/2007/458.

حالتي بوروندي وسيراليون، واعتمدت خطتيْ عمل وأوفدت بعثتين ميدانيتين إلى كلا البلدين لجمع المعلومات والتحليلات من الميدان. وحددت اللجنة أيضا أربعة مجالات ذات أولوية حاسمة فيما يتعلق بتوطيد السلام في كل من البلدين. واستُهلت أيضا إجراءات لوضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام. واعتمدت اللجنة النظام الداخلي المؤقت الذي سيواصل استعراضه فريق للخبراء لجعله مستكملا وفعالا. وإضافة إلى ذلك وُجّهت دعوات دائمة إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والجماعة الأوروبية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في جميع اجتماعات اللجنة إلا إذا رأى رئيس اللجنة غير ذلك بعد استشارة الدول الأعضاء. وقد اعتمدت أيضا المبادئ التوجيهية المؤقتة المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات. وأفادت اللجنة بأنها أنشأت فريقا عاملا معنيا بالدروس المستفادة بغية تجميع أفضل الممارسات والدروس بشأن مسائل بناء السلام الحاسمة الأهمية. وخلصت اللجنة إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجهها حاليا هو زيادة أثرها في الميدان إلى أقصى حد لجعل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أداة فعالة للتعاون الدولي لدعم البلدان الخارجة من الصراع. وسيكون من اللازم أن تركز الأعمال المقبلة للجنة على الإبقاء على عملية بناء السلام سائرة في طريقها الصحيح وأن تجري مجابهة التحديات والتطورات بشكل يتسم بُحسن التوقيت والترابط من جانب جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة ووفقا للاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، ورئيس لجنة بناء السلام، وممثلو بوروندي، والسلفادور، وسيراليون، والنرويج، وهولندا[٦٢].

وقال رئيس لجنة بناء السلام إن اللجنة عقدت خلال السنة الأولى من عملها قرابة ٥٠ من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية والإحاطات الإعلامية في تشكيلات مختلفة، وعالجت مسائل تنظيمية ومنهجية ومواضيعية، وكذلك اثنتين من المسائل القطرية المحددة تتعلقان ببوروندي وسيراليون. وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة قد أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز استراتيجيات متكاملة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في بوروندي وسيراليون بتعميق الحوار مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وأفاد بأن اللجنة تعتزم زيادة تعزيز فعالية عملها مع هذين البلدين. وقال إن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام قائم الآن بشكل كامل، وحدد التحديات التالية التي تواجهها اللجنة: وضع آليات للرصد والتتبع، وأساليب العمل، وأنشطة الدعوة، وصندوق بناء السلام، والعلاقات مع الهيئات الأخرى ذات الصلة[٦٣].

و بوجه عام، قال المتكلمون إن نتيجة عمل السنة الأولى للجنة بناء السلام إيجابية وإن عملا هاما قد أُنجز في بوروندي وسيراليون. وأشاروا إلى أن اللجنة تواجه عددا من التحديات، على النحو المبين في تقريرها، وسلطوا الضوء على الحاجة إلى إيجاد توافق واضح في الآراء بشأن التصميم

(٦٢) للاطلاع على المناقشة بشأن عدم إصدار دعوات لهذه الجلسة، انظر الفصل الثالث، الجزء الأول، الفرع دال، الحالة ٦.

(٦٣) S/PV.5761، الصفحتان ٢ و ٣. للاطلاع على معلومات بشأن العلاقة بين لجنة بناء السلام وسائر هيئات الأمم المتحدة، انظر الفصل السادس، الجزء الأول، الفرع زاي. وانظر أيضاً الفصل العاشر، الجزء الرابع، فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام الفصل السادس من الميثاق.

النظري اللجنة، والأساليب المتبعة في العمليات والعلاقات مع الكيانات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة، دعت الوفود اللجنة للقيام على نحو فعال بتنفيذ استراتيجيات بناء السلام على أرض الواقع. وقال ممثل إندونيسيا إن ذلك يمكن أن يتحقق على أفضل وجه إذا تلقت اللجنة الدعم من جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المعنية من خارج الأمم المتحدة[٦٤]. وذكر المتكلمون أيضا أنه ينبغي للجنة أن تواصل وضع طرائقها في العمل، وأن تعمل بمرونة وشفافية، وأن تعزز فعالية الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام وتضع آليات للتتبع والرصد للمساعدة على تحديد الثغرات والسماح بزيادة الكفاءة في استخدام الموارد. وذكر ممثل فرنسا أن اللجنة أداة أساسية لمنع نشوب الصراعات، وبالتالي، لتنفيذ مسؤولية الحماية، التي هي مفهوم رئيسي يجب أن يضعه مجلس الأمن موضع التنفيذ[٦٥].

وأكد المتكلمون عموما ضرورة أن تعزز اللجنة أو توضح تعاونها مع الهيئات داخل الأمم المتحدة ومع الشركاء الدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل تجنب ازدواجية البرامج. وقالت ممثلة الولايات المتحدة إنها تتطلع إلى تعزيز علاقة لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٦٦]. واعتبر ممثل الاتحاد الروسي أن الأمر الذي يتسم بأهمية كبيرة هو تعزيز الصلة المتكاملة بين اللجنة ومجلس الأمن بما يكفل سرعة تبادل المعلومات بين الهيئتين.

(٦٤) S/PV.5761، الصفحة ٩.

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥.

ودعا المجلس أيضاً إلى أن يأخذ بعين الاعتبار توصيات اللجنة في أعماله المتعلقة ببوروندي وسيراليون[٦٧]. وقال بعض الممثلين إنه يمكن أن يكون للجنة دور هام من حيث إسداء المشورة قبل إنشاء أو تجديد ولاية عملية لحفظ السلام[٦٨]. وشدد ممثل إندونيسيا على أنه ينبغي للمجلس أن يواصل العمل على نحو وثيق مع اللجنة في إنشاء بنيان جيد الأداء لبناء السلام[٦٩]. ودعا ممثل الصين إلى تعزيز الاتصال بين اللجنة والمجلس بحيث يمكنه أن يوجه أعمالها ويطلب منها التوصيات[٧٠]. وارتأى ممثل المملكة المتحدة أنه ينبغي أن يكون هناك تفاعل مستمر بين رئاسة المجلس ورئيس اللجنة، وأضاف أن العلاقة ينبغي أن تكون ذات اتجاهين مع تقسيم واضح للعمل، حيث تقوم اللجنة بعملها على أرض الواقع وتقدم مشورة محددة إلى المجلس مستمدة من تلك التجربة[٧١].

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إنه يتعين على اللجنة، قبل أن تضيف بلداناً جديدة إلى جدول أعمالها، أن تتأكد من أنها لن تتحمل أكثر من طاقتها، وأن تحقق، بدلا من ذلك، نجاحات كبيرة وتحتفظ بجدول أعمال واقعي[٧٢]. وأعرب المتكلمون عن تطلعهم إلى إضافة بلدان جديدة، مع تسمية غينيا - بيساو بشكل صريح[٧٣]. وذكر ممثل فرنسا

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (بيرو)؛ والصفحة ١٢ (إيطاليا)؛ و الصفحة٣٠ (سيراليون).

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٦ (غانا).

أن مسألة توسيع جدول أعمال اللجنة ترتبط ارتباطا عضويا بمسألة تعزيز اللجنة. وأعرب عن أمله في أن تطور اللجنة أنشطتها وأن تقدم للمجلس آراءها بشأن حالات جديدة[٧٤]. وأشار ممثل بلجيكا إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه المجلس في هذا الصدد، ورأى ألا يقتصر المجلس على مناقشة اختيار البلدان وأن ينظر في المزايا الخاصة بكل ملف على حدة[٧٥]. وقال ممثل إيطاليا إن اللجنة قد تصبح ما يشبه الهيئة المراقبة الدائمة لبلدان جديدة يمكن أن تكون على طريق الخروج من مرحلة فورية للصراع[٧٦].

و قال ممثل هولندا، بصفته رئيس تشكيلة سيراليون، إن الانتخابات التي يمكن أن تعتبر معلما في العملية الديمقراطية في ذلك البلد، ولكن ما زالت هناك تحديات أساسية أمام السلام المستدام في المجالات ذات الأولوية[٧٧]. واعتبر ممثل سيراليون الانتخابات أساسا صلباً للسلام المستدام وأعلن التزام بلده بالتعاون مع الأمم المتحدة واللجنة. وأكد على الملكية القطرية وتعبئة الموارد باعتبارهما الأساس لعمليات اللجنة[٧٨].

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠ و ٣١.

وقال ممثل النرويج، باعتباره رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، إنه يجري وضع آلية الرصد والمتابعة للإطار الاستراتيجي وأن الحالة الأمنية لا تزال مدعاة للقلق[٧٩]. وأوجز ممثل بوروندي الإنجازات التي تحققت في مجال العمل الذي يقوم به البلد مع اللجنة، وأعرب عن أمله في أن يدعم بثبات ووضوح جهود الميسِّرين في السعي إلى سلام نهائي في بوروندي[٨٠].

وأفادت ممثلة السلفادور، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، بأن الفريق العامل بدأ بتجميع قائمة حصرية بالدروس التي استفاد منها كل من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلال تحليل وتجميع خبرات ملموسة في العمليات المختلفة السارية على جميع البلدان قيد النظر. وأعربت عن أملها في أن تتكوّن ذاكرة تاريخية تسهم في مشاركة الأمم المتحدة مشاركة أكثر فعالية في أنشطة بناء السلام[٨١].

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٣ و ٣٤.